الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم
الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب
وعسى وليس ومنع معموله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل
عدم نصب المفعول كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في
افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج
الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال
التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف
على السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي
ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد
زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما لتقف نحو كل صفة مشبهة
رفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده
محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا
فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره مثل قلب او لا يرفع معمولا
واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه
وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب
كثيرة مفاعيل او غيرها كالظرف والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق

مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول بدون حرف الجر كما مر
به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما في من عدم جواز تقديم
بعضه على بعض في الاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد
فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل تم فهمه اي فهم
مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول مفعول الصريح كقعد
زيد ولا ينصب اللازم المفعول بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء
بدونها فمنه اي من اللازم افعال المدح والذم اقصد قد عقده عليها
اي افعال موضوعة لانشائها وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل
العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي
ولما كان وضعها اي معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاو
والمحتاج اليه منا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام
المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد اشتغل بالعد عن الحد
ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها
بعضهم من السماعي قال المحشي اشارة الى هذا الفرق وتعريجا للرد
وهي اي افعال المدح والذم مبتدا خبره نعم وما عطف عليه الجائية
للمدح اي لانشائه وقيل في مثل جاء العامل في الفعل المفهوم من نسبة
الجزء الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المص وايضا لم يوجد